غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التجارة تحت المجهر

التبادل التجاري بين البحرين والمملكة المتحدة

ديسمبر 2022

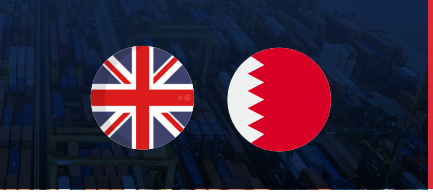

مقدمة

يصادف عام 2022 الذكرى الـ 206 للعلاقات بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، الأمر الذي يدل على قوة العلاقات طويلة الأمد بينهما، يشار إلى أن مملكة البحرين أعلنت عن استقلالها عن المملكة المتحدة في عام 1971، لكنها حافظت على علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية والتجارية معها، فوقعت المملكتان اتفاقيات متعددة لتطوير علاقاتهما عبر مختلف القطاعات، لا سيما في مجالات الاستثمار والتجارة. ومن أبرز الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين المملكتين، مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة في عام 2006 و اتفاقية التعاون المشترك بين سوق البحرين للأوراق المالية وبورصة لندن الموقعة في عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، لازالت المناقشات قائمة حاليًا بشأن اتفاقية التجارة الحرة جارية بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، التي من شأنها تعزيز التجارة والاستثمار بين الجانبين. علاوة على ذلك، لطالما كانت البحرين موطنًا إقليميًا للعديد من الشركات البريطانية، ويرجع ذلك إلى طبيعتها الصديقة للأعمال، حيث يوجد حاليًا 569 عضوية بريطانية نشطة في غرفة البحرين، و732 مساهمًا/ شريكًا بريطانيًا، و1,366 عضواً بريطانيًا في مختلف مجالس الإدارة.

ونما حجم التجارة بين البحرين والمملكة المتحدة بنسبة 34% بين عامي 2017 و2021، ليصل إلى 538 مليون دولار، كما ارتفعت الصادرات من البحرين إلى المملكة المتحدة بنسبة 61% على أساس سنوي في عام 2021. علاوة على ذلك، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من المملكة المتحدة إلى البحرين حوالي الـ 222.74 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2022. وهناك إمكانات كبيرة لمواصلة الاستثمار والتعاون بين البحرين والمملكة المتحدة، إذ يعتبر اقتصاد المملكة المتحدة متقدمًا ومتنوعًا للغاية، حيث أن القطاعات الرئيسية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي هي الخدمات والسياحة والبناء والتصنيع. كما أن الفرص الاستثمارية واعدة في العديد من الصناعات في المملكة المتحدة، بما في ذلك التكنولوجيا والأمن السيبراني والخدمات المالية والرعاية الصحية وعلوم الحياة والأغذية والوقود الانتقالي. ومن الجدير بالذكر كذلك أن البحرين لديها قطاع مالي راسخ بفرص في مجال التكنولوجيا المالية، فضلاً عن بنية تحتية قوية ونظام تنظيمي يجذب المستثمرين الأجانب.

المصادر: احصائيات غرفة البحرين – وزارة الخارجية في البحرين – هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية - Investopedia

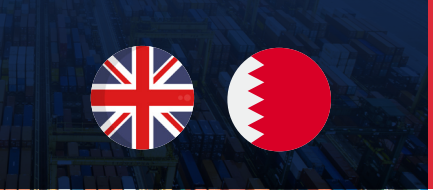

مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة

نظرة عامة

تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بالتفاوض حاليًا على توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع المملكة المتحدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الجانبين. وتبلغ قيمة العلاقة التجارية للمملكة المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي الست أكثر من 33 مليار جنيه إسترليني سنويًا، وتعد دول الخليج من أكبر 10 أسواق تصدير في المملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي. تتوقع حكومة المملكة المتحدة أنه من الممكن أن تضيف اتفاقية التجارة الحرة هذه 1.6 مليار جنيه إسترليني سنويًا إلى اقتصاد المملكة المتحدة على المدى الطويل. وعقدت الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين 22 أغسطس و29 سبتمبر 2022 بشكل افتراضي، حيث ناقشت المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي أهدافهما الخاصة باتفاقية التجارة الحرة وعقدت مناقشات فنية لتعديل 29 مجالاً خاصاً بالسياسات الاجرائية بين البلدين على مدى 33 جلسة.

مزايا اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي

تتمثل بعض المزايا المترتبة على اتفاقية التجارة الحرة في جعل الصادرات أرخص للجانبين، مع تحسين الاختيار والمنافسة محليًا. إذ يتم تطبيق رسوم الاستيراد على مجموعة واسعة من البضائع البريطانية التي تدخل دول مجلس التعاون الخليجي وتكون المعدلات منخفضة بشكل عام. ومع ذلك، يمكن أن تكون الرسوم الجمركية على المواد الغذائية والمشروبات في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى. كما تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادًا كبيرًا على الأغذية المستوردة وتشكل وجهة تصدير مهمة للمنتجين في المملكة المتحدة. ولذلك قد تؤدي إمكانية حذف رسوم الاستيراد من المواد الغذائية والمشروبات من خلال اتفاقية التجارة الحرة إلى توسعة القطاع.

من جانب آخر، يمكن لاتفاقية التجارة الحرة أن تعزز صادرات المملكة المتحدة الصناعية، لا سيما في السيارات والآلات. كما توجد فرصة لقطاع الطاقة الخضراء في المملكة المتحدة لتعزيز وجوده في دول مجلس التعاون الخليجي أثناء انتقالها من النفط إلى المصادر المتجددة. بجانب ذلك، تركز دول مجلس التعاون الخليجي على التنويع الاقتصادي، وقد تؤدي اتفاقية التجارة الحرة إلى نمو القطاعات الاقتصادية النامية مثل التصنيع والاقتصاد الرقمي.

تشمل المزايا الأخرى لاتفاقية التجارة الحرة تبسيط لوائح التجارة المختلفة من خلال قواعد المنشأ البسيطة، والإجراءات الجمركية المباشرة والواضحة، وربما إزالة التناقضات في معدلات الرسوم على المنتج نفسه عبر دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتفاقية التجارة الحرة أن تساهم في تبسيط معايير المنتجات وجعلها أكثر شفافية، مع تعاون أوثق بين المنظمين في كل بلد. في نهاية المطاف، تشكل اتفاقية التجارة الحرة فرصة اقتصادية حيوية للمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وتشكل حدثًا مهمًا في العلاقة بين الجانبين.

مزايا اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة والبحرين

من المتوقع أن تساعد اتفاقية التجارة الحرة مملكة البحرين على التنويع في قطاع الطاقة وتقليل اعتمادها على الهيدروكربونات، إذ حددت المملكة قطاع النفط والغاز كقطاع ذو أولوية ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وفي الوقت نفسه، تقوم بالتركيز على التوسع في الطاقات المتجددة. فيمكن أن تسمح اتفاقية التجارة الحرة للبحرين بإحراز تقدم في هذا الهدف، حيث تمتلك المملكة المتحدة

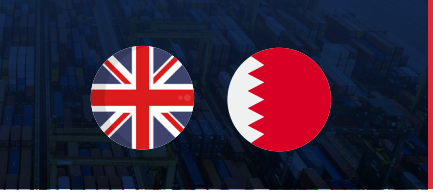

قطاعًا متقدمًا في مجال الطاقة المتجددة.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعزز محادثات التجارة الحرة قطاع الأمن الغذائي وتحقق تقدمًا في الواردات الزراعية. حيث أنه إذا تم إلغاء رسوم الاستيراد الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي على المواد الغذائية والمشروبات، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات الغذائية من المملكة المتحدة إلى البحرين. خاصةً أنه وبعد تعطل سلاسل التوريد العالمية بسبب جائحة كوفيد - 19 والحرب الروسية الأوكرانية، أصبح الأمن الغذائي قضية أكثر إلحاحًا لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

علاوةً على ذلك، يمكن لاتفاقية التجارة الحرة مع المملكة المتحدة أن تحسن المركز التجاري للبحرين من خلال تنويع شركائها التجاريين، فتوقيع المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة مع شركاء تجاريين أقوياء يجعل البحرين أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي. ومن الجدير بالذكر أن محادثات اتفاقية التجارة الحرة الجارية هي نتيجة لزيادة التعاون بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي نهاية المطاف سيؤدي توقيع الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة المتحدة والبحرين، وإطلاق العنان لفرص مهمة لمجتمعات الأعمال.

المصدر: ديلويت (Deloitte)، حكومة المملكة المتحدة، مجموعة أكسفورد للأعمال

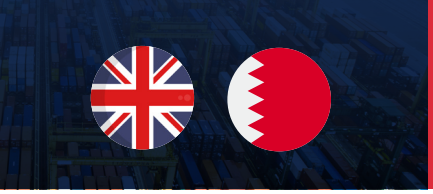

مقارنة اقتصادية بين البحرين والمملكة المتحدة

	المملكة المتحدة	البحرين
معلومات عامة		
السكان	67.3 مليون نسمة	1.7 مليون نسمة
المساحة (كيلومتر مربع)	241,930 مليون كم^2	786.5 كم^2
سعر صرف العملة (بالدولار الأمريكي)	0.85 جنيه إسترليني	0.38 دينار بحريني
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار	(نسبة التغير السنوي / بالدولار الأمريكي)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2021)	%7.44	%2.23
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) (2021)	47,329 دولار أمريكي	26,136 دولار أمريكي
الحكومة	(بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	
الإنفاق الحكومي (2021)	%44.9	%32.2
الدين العام (2021)	%95.3	%128.5
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيين	الولايات المتحدة، ألمانيا، هولندا (2020)	المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (2021)
شركاء الاستيراد الرئيسيين	الولايات المتحدة، ألمانيا، هولندا (2020)	البرازيل، الصين، الإمارات العربية المتحدة (2021)
مؤشرات اقتصادية أخرى		
التضخم (2022)	%9.1	%3.8
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي) (2021)	27.6	1.8
التصنيفات الدولية		
وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (2022)	AA	B+/B
مؤشر الحرية الاقتصادية (2022)	24	74
مؤشر التنمية البشرية (2021)	18	35

المصادر: World Bank, Heritage, S&P Ratings, IMF, UNDP Human Development Reports, Information and e-Government Authority, UNCTAD, Office for National Statistics

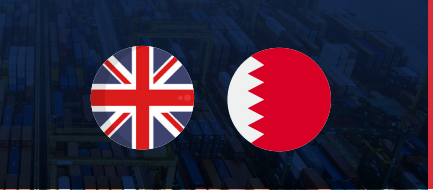

اقتصاد البحرين

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة المتمثلة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي ترتكز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة عن أعلنت مؤخراً عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5% في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

المصادر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الخارجية، مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، International Trade Administration

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 2.98% في عام 2023

المؤشرات الرئيسة	2019	2020	ت 2021	ت 2022	ت 2023
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	39	35	39	44	45
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	2.17	4.94-	2.23	3.37	2.98
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	26,051	23,586	26,136	28,692	29,076

ملاحظة: ت = توقعات
المصدر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية ، أكتوبر 2022

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

يعتبر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 17.07%، يليه قطاع الشروعات المالية بنسبة 16.77% ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.93%.

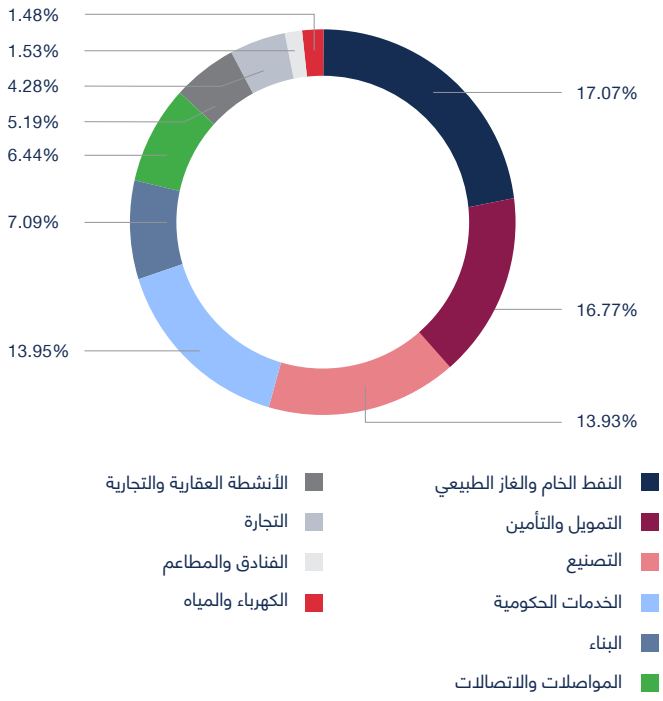

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع التمويل والتأمين على أعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثاني من عام 2022 بما يصل إلى 22.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 65% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين. يليه قطاع التصنيع بحوالي 5.33 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 16% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. بالإضافة إلى ذلك، تم ضخ 5% من إجمالي قيمة التدفقات الواردة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بما يعادل 1.83 مليار دولار.

القطاع	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الثاني من عام 2022 (مليون دولار أمريكي)	حصة القطاعات (%)
التمويل والتأمين	22,200.86	%65
التصنيع	5,330.34	%16
تجارة الجملة والتجزئة	1,833.84	%5
المعلومات والاتصالات	1,214.42	%4
أخرى	3,355.97	%10
المجموع	33,935.43	

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

- يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية.
- لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي
- سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك
- تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم
- تتميز البحرين بكلفة تشغيلية منخفضة، إذ تقل هذه التكاليف بنسبة 30% عن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى

المصدر: مجلس التنمية الاقتصادية

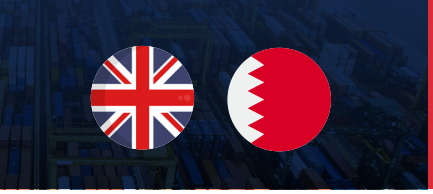

اقتصاد المملكة المتحدة

يعد اقتصاد المملكة المتحدة خامس أكبر اقتصاد على مستوى العالم، حيث يسبقه اقتصاد الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا. وفقًا لصندوق النقد الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة المتحدة حوالي 3.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2021. وعلى الرغم من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى ظهور تحديات جديدة للاقتصاد البريطاني، إلا أن سوق المملكة لا يزال سوقًا حيويًا للصادرات الأجنبية من السلع والخدمات ويجذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. تتكون المملكة المتحدة من إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وتعتبر إنجلترا الدولة الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المملكة المتحدة.

من جانب آخر، تتمتع المملكة المتحدة باقتصاد متقدم ومتنوع، وتشمل القطاعات الرئيسية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، الخدمات والسياحة والبناء والتصنيع. وفقًا لبرلمان المملكة المتحدة ، ساهم قطاع الخدمات ، الذي يشمل البيع بالتجزئة والضيافة والخدمات المهنية وإدارة الأعمال والتمويل ، بمبلغ 1.7 تريليون جنيه إسترليني في إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد المملكة المتحدة في عام 2021. علاوة على ذلك، يعد القطاع السياحي من أبرز القطاعات الاقتصادية في المملكة المتحدة، ففي عام 2019 أنفق الزوار أكثر من 27 مليار جنيه إسترليني على السفر والسياحة في المملكة المتحدة، وذلك وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني. يشار إلى أن (لندن) لا زالت أكبر مركز مالي في أوروبا وهي موطن للعديد من الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن القطاع المصرفي ديناميكي للغاية وهناك أكثر من 370 مؤسسة مالية نقدية في المملكة المتحدة.

ووفقًا لـ The Manufacturers' Organization ، تحتل المملكة المتحدة المرتبة التاسعة بين أكبر الدول المصنعة في العالم بإنتاج سنوي يبلغ 183 مليار جنيه إسترليني، بنمو في القطاع الصناعي يبلغ نسبة 1.4% سنويًا منذ عام 1948، وذلك وفقًا لتقرير حديث صادر عن مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة. ويعزى هذا النمو إلى وجود قوة عاملة أكثر مهارة، وتحول في الإنتاج من السلع منخفضة الإنتاجية إلى عالية الإنتاجية، وزيادة الأتمتة والتكنولوجيا، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير. ويعتبر قسم المنتجات الغذائية هو أكبر قطاع فرعي ضمن قطاع التصنيع. علاوة على ذلك، طورت المملكة المتحدة صناعة الطيران المدني والعسكري والصناعات الدوائية، بالإضافة إلى الموارد المعدنية الهامة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، إنفستوبيديا، مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة، برلمان المملكة المتحدة، The Manufacturers' Organization

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 0.32% في عام 2023.

Main Indicators	2019	2020	2021 ت	2022 ت	2023 ت
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	2,880	2,759	3,188	3,198	3,479
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	1.67	9.27-	7.44	3.61	0.32
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي)	43,121	41,127	47,329	47,318	51,286

ملاحظة: ت= توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية ، أكتوبر 2022

مزايا الاستثمار الأجنبي في المملكة المتحدة

تعمل المملكة المتحدة على جذب عدد أكبر المواهب العالمية مقارنة بالدول الأوروبية الكبرى الأخرى، ولديها إحدى أكبر القوى العاملة في أوروبا، مع تكاليف عمالة أقل من إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا.

يمكن للمستثمرين الوصول إلى سوق يضم أكثر من 60 مليون شخص، وموردين وشركاء متنوعين، والاستفادة من مجموعة من البرامج لمساعدة الشركات من جميع الأشكال والأحجام على النمو، بما في ذلك التزام الإنفاق على البنية التحتية بقيمة 100 مليار جنيه إسترليني.

تمتلك المملكة المتحدة أكبر نظام نقل جوي في أوروبا، وتدير شبكة طاقة قوية مدعومة بأكبر مزرعة رياح بحرية في العالم وتستفيد من أنظمة الطرق والسكك الحديدية المتقدمة و100 ميناء بحري.

تتمتع المملكة المتحدة بأحد أدنى معدلات ضرائب الشركات في مجموعة العشرين وهي ذات قدرة تنافسية عالية داخل أوروبا، كما أنها ملائمة للأعمال التجارية وتقدم مجموعة من الإعفاءات الضريبية لمنح المرونة للشركات المحلية والدولية.

تمتلك المملكة المتحدة أحد أفضل الأنظمة البيئية في العالم لتنمية الشركات المبتكرة.

تتصدر المملكة المتحدة السباق نحو اقتصاد خالٍ من الكربون باستخدام أحدث التقنيات والأبحاث الجوهرية.

المصدر: وزارة التجارة الدولية البريطانية

التبادل التجاري بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة

نمو التبادل التجاري بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة بنسبة 34% من عام 2020 إلى 2021

نما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة بنسبة 34% بين عامي 2017 و2021. وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 403 مليون دولار في عام 2017 إلى 518 مليون دولار في عام 2019، بينما انخفض بشكل طفيف من عام 2019 إلى عام 2020. ومع ذلك، انتعشت التجارة في عام 2021 بزيادة قدرها 34% على أساس سنوي ومن الجدير بالذكر، أن الصادرات من البحرين إلى المملكة المتحدة قد ارتفعت بنسبة 61% على أساس سنوي، وذلك من 46 مليون دولار في عام 2020 إلى 74 مليون دولار في عام 2021. وارتفعت الواردات من المملكة المتحدة إلى مملكة البحرين بشكل طفيف كذلك بنسبة 30% من 356 مليون دولار في عام 2020 إلى 464 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وفي عام 2021، احتلت المملكة المتحدة المرتبة الـ 11 كأحد أكبر شركاء الاستيراد للبحرين والمرتبة الـ 28 كأحد أكبر شركاء التصدير للبحرين.

التجارة الثنائية بين البحرين والمملكة المتحدة (دولار أمريكي)

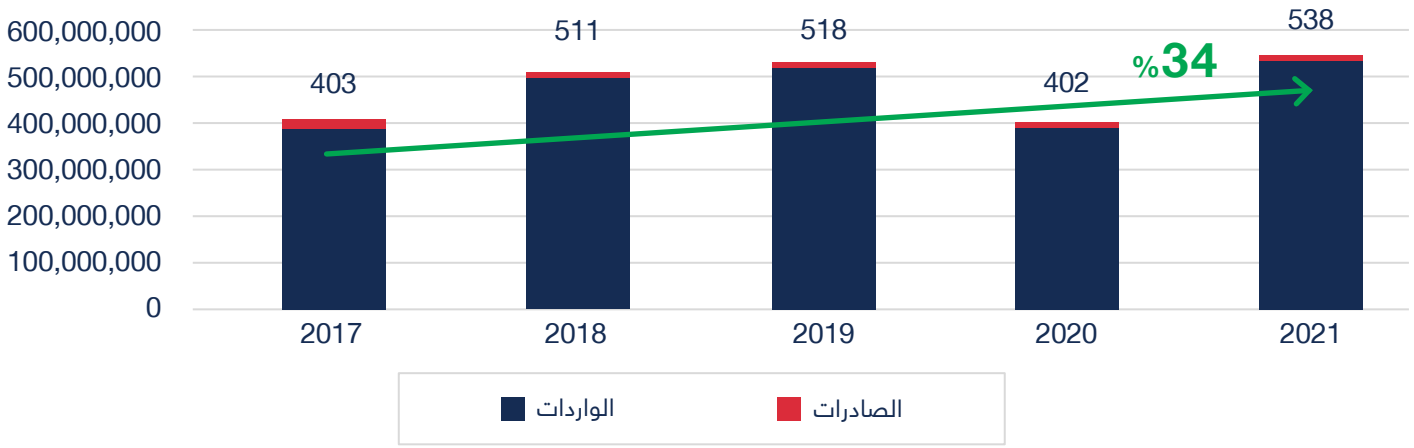

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التجارة	التغيير السنوي بالنسبة المئوية
2017	373,903,736	28,729,189	345,174,547-	402,632,925	%22-
2018	475,449,641	35,465,225	439,984,416-	510,914,866	%27
2019	491,205,806	26,872,977	464,332,829-	518,078,783	%1
2020	356,207,482	46,259,194	309,948,288-	402,466,676	%22-
2021	463,545,330	74,404,986	389,140,344-	537,950,316	%34

مستويات الشراكة التجارية بين المملكة المتحدة والبحرين

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين

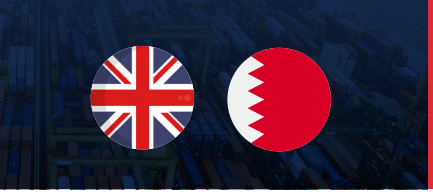

أبرز الصادرات والواردات بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة

واردات مملكة البحرين من المملكة المتحدة

شهدت 4 من أكبر 10 واردات من المملكة المتحدة نموًا على أساس سنوي، بينما انخفضت 6 منها.

اجزاء لمحركات الطائرات

سيارات خاصة

اجهزة ضبط او توزيع التيار الكهربائى

في عام 2021، كان المنتج الأكثر استيرادًا من المملكة المتحدة هو اجزاء لمحركات الطائرات ، بقيمة 208 ملايين دولار أمريكي، حيث ارتفعت قيمة الواردات من هذه السلعة بنسبة 3625% مقارنة بالعام السابق وشكلت 45% من إجمالي الواردات. وكان ثاني أبرز السلع المستوردة هي السيارات الخاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها، والتي تزيد عن 3000 م^3، وقد استحوذت على 3% من إجمالي الواردات وشهدت انخفاضًا بنسبة 27% مقارنة بعام 2020. من جانب آخر، تعتبر اجهزة ضبط او توزيع التيار الكهربائى بطاقة لا تزيد عن 1000 فولت ثالث أكبر السلع المستوردة بنسبة 3% من إجمالي الواردات السنوية وقد ارتفعت قيمة الواردات من هذه السلعة بنسبة 591% مقارنة بالعام السابق.

اهم السلع التي استوردتها مملكة البحرين من المملكة المتحدة في عام 2021

	السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	الحصة (%)	النمو على أساس سنوي
1	اجزاء لمحركات الطائرات	208,344,047	%44.95	%3625
2	سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تزيد عن 3000 م^3	14,466,496	%3.12	%27-
3	اجهزة ضبط او توزيع التيار الكهربائى بطاقة لا تزيد عن 1000 فولت	12,793,861	%2.76	%591
4	سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000)سم^3	9,927,543	%2.14	%82
5	وحدات معالجة رقمية ذاتية	9,216,068	%1.99	%24-
6	ويسكي	8,202,555	%1.77	%31-
7	اجزاء للتوربينات الغازيه الاخرى	7,132,634	%1.54	%39-
8	الأدوية المهيأة للبيع بالتجزئة	6,621,793	%1.43	%7
9	سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تتجاوز 3000 سم^3	6,179,388	%1.33	%55-
10	سيارات خاصه، موديل(س1)السابقه للتخليص، تتجاوز 3000 سم^3	4,280,619	%0.92	%22-

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين

صادرات البحرين إلى المملكة المتحدة

شهدت 5 من أكبر 10 صادرات من البحرين إلى المملكة المتحدة نموًا على أساس سنوي.

زوايا مقطعها يشكل حرف (H،I،U)

اجزاء لمحركات الطائرات

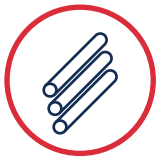

اسلاك وكوابل (امراس)

صدرت البحرين ما تبلغ قيمته 11 مليون دولار من زوايا مقطعها يشكل حرف (H،I،U) مجلخه بالحراره بارتفاع 80 ملم إلى المملكة المتحدة في عام 2021 ، وشكل هذا المنتج ما يقارب الـ 15% من إجمالي الصادرات البحرينية إلى المملكة المتحدة. وكان ثاني أكبر منتج تم تصديره هو اجزاء لمحركات الطائرات بنسبة 14%من إجمالي الصادرات وشهدت معدل نمو سنوي قدره 53%. بينما كان ثالث أكبر منتج تم تصديره هو اسلاك وكوابل من الومنيوم، غير معزوله كهربائيا، وشكل حوالي 14% من إجمالي الصادرات في عام 2021.

اهم السلع التي صدرتها مملكة البحرين إلى المملكة المتحدة في عام 2021				
	السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	الحصة (%)	النمو على أساس سنوي
1	زوايا مقطعها يشكل حرف (H،I،U) مجلخه بالحراره بارتفاع 80 ملم	10,983,886	%15	N/A
2	اجزاء لمحركات الطائرات	10,704,676	%14	%53
3	اسلاك وكوابل من الألومنيوم، غير معزوله كهربائيا	10,377,403	%14	N/A
4	اجزاء للطائرات	5,210,293	%7	%23001
5	خلائط من الألومنيوم خام	4,405,435	%6	N/A
6	قاطرات للطرق الحديديه تزود بالطاقه من مصدر كهربائى خارجى	4,225,327	%6	N/A
7	سيارات خاصه، موديل (س1) السابقه للتخليص، تتجاوز 3000سم^3	4,000,862	%5	%3417
8	مخفضات صدمات التعليق للسيارات والعربات	3,092,484	%4	N/A
9	اجهزة اطلاق الطائرات واجزاؤها،اجهزه الهبوط على ظهر السفن	2,861,255	%4	%71244
10	الواح وصفائح من تيريفثالات بولى ايثيلين	2,065,030	%3	%1

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين

الفرص المحتملة للتجارة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين والمملكة المتحدة وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والذي تم إعداده مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية.

يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفة المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

إمكانيات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى المملكة المتحدة

تتمثل أعلى إمكانيات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى المملكة المتحدة في خامات الحديد المتكتلة ومنتجات الألمنيوم

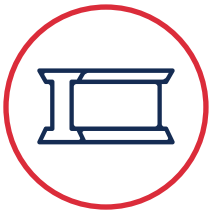

خامات ومركزات الحديد المتكتلة

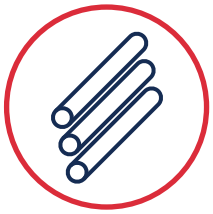

الألمونيوم غير المسبوك وغير المشغول

صفائح ألمنيوم مربعة / مستطيلة

تعتبر خامات ومركزات الحديد المتكتلة أبرز السلع ذات إمكانيات التصدير غير المستغلة إلى المملكة المتحدة مع فجوة تقدر بنحو 4.8 مليون دولار. يليها الألمونيوم غير المسبوك وغير المشغول بفجوة تصدير قدرها 1.7 مليون دولار أمريكي، ومن ثم صفائح الألمنيوم المربعة / المستطيلة مع إمكانات تصدير غير مستغلة تبلغ 1.2 مليون دولار. كما تشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى المملكة المتحدة المجوهرات، اليوريا، منتجات الأقطان، المستحضرات الغذائية والأثاث الخشبي.

	السلعة	إمكانات التصدير غير المستغلة (بالدولار الأمريكي)
1	خامات ومركزات الحديد المتكتلة	4.8 مليون دولار أمريكي
2	الألمونيوم غير المسبوك وغير المشغول	1.7 مليون دولار أمريكي
3	صفائح ألمنيوم مربعة / مستطيلة	1.2 مليون دولار أمريكي
4	مجوهرات من معادن ثمينة	1 مليون دولار أمريكي
5	ذهب غير مشغول لأغراض غير نقدية	792 ألف دولار أمريكي
6	اليوريا	576 ألف دولار أمريكي
7	أسلاك من الألمنيوم غير مسبوك > 7 مم	487 ألف دولار أمريكي
8	بطانات داخلية من القطن	439 ألف دولار أمريكي
9	مستحضرات غذائية	361 ألف دولار أمريكي
10	الأثاث الخشبي	324 ألف دولار أمريكي

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

إمكانيات استيراد البحرين غير المستغلة من المملكة المتحدة

تتمثل أعلى إمكانيات الاستيراد من المملكة المتحدة إلى البحرين في السيارات والأدوية وقطع غيار الطائرات

سيارات لنقل الأشخاص

الأدوية التي تتكون من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة للبيع بالتجزئة

قطع غيار الطائرات/ الهليكوبتر

تعد سيارات نقل الأشخاص أكبر سلعة ذات إمكانيات استيراد غير مستغلة من المملكة المتحدة، بفجوة استيراد تبلغ 55 مليون دولار. بينما تتمثل ثاني أعلى سلعة في الأدوية التي تتكون من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة للبيع بالتجزئة، مع إمكانية استيراد غير مستغلة تبلغ 16 مليون دولار، يشار إلى أن ثالث سلعة ذات إمكانيات استيراد غير مستغلة من المملكة المتحدة هي قطع غيار الطائرات/ الهليكوبتر، بفجوة استيراد تبلغ 7.8 مليون دولار. وتشمل الواردات المحتملة الأخرى من المملكة المتحدة إلى البحرين أجزاء من توربينات الغاز وذبائح الأغنام والضأن.

	السلعة	إمكانات التصدير غير المستغلة (بالدولار الأمريكي)
1	سيارات لنقل الأشخاص	55 مليون دولار أمريكي
2	الأدوية التي تتكون من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة للبيع بالتجزئة	16 مليون دولار أمريكي
3	قطع غيار الطائرات/ الهليكوبتر	7.8 مليون دولار أمريكي
4	الكواشف التشخيصية/ المعملية والمواد المرجعية المعتمدة	5 مليون دولار أمريكي
5	ذبائح أغنام طازجة	4.7 مليون دولار أمريكي
6	أجهزة للأنابيب	4.5 مليون دولار أمريكي
7	أجزاء من توربينات الغاز	4.5 مليون دولار أمريكي
8	ويسكي	4.5 مليون دولار أمريكي
9	ذبائح ضأن طازجة	4.4 مليون دولار أمريكي
10	المنتجات المناعية	4 مليون دولار أمريكي

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

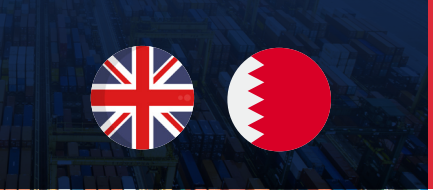

قطاعات الاستثمار الواعدة في المملكة المتحدة

التكنولوجيا

يتميز قطاع التكنولوجيا في المملكة المتحدة بسرعة نموه، مع وجود فرص واعدة في قطاعات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني.

توسع قطاع التكنولوجيا في المملكة المتحدة بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث تشتهر المملكة المتحدة بكونها أحد المواقع الرئيسية في العالم لجميع أنواع التكنولوجيا، وهي في طريقها للحاق بالمراكز التقنية مثل الولايات المتحدة والصين. تم جمع 29.4 مليار جنيه إسترليني من قبل شركات التكنولوجيا الناشئة والمتوسعة في المملكة المتحدة في عام 2021، واستحوذت على أكثر من ثلث إجمالي الاستثمار (89.5 مليار جنيه إسترليني) في أوروبا في عام 2021. وتبلغ القيمة الإجمالية لشركات التكنولوجيا البريطانية التي تأسست منذ عام 2000 ما يقارب الـ 540 مليار جنيه إسترليني. علاوة على ذلك، تتمتع المملكة المتحدة بقدرات واسعة في مجال البحث والتطوير لتعزيز قطاع التكنولوجيا لديها. ففي سبتمبر 2021، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي، بهدف زيادة الاستثمار وتعزيز اكتشافات الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة. كما توجد العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث الرائدة التي تجري أبحاثًا عالية الجودة حول التقنيات الناشئة في المملكة المتحدة.

وتستقطب المملكة المتحدة الكثير من المستثمرين الدوليين، حيث تعود نسبة 63% من الاستثمار التكنولوجي في 2020 للمستثمرين الخارجيين، والتي كانت تبلغ 50% في عام 2016. تتوفر العديد من الفرص في مجالات التكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والروبوتات والأنظمة المستقلة، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني. كما تعد المملكة المتحدة موطن ثلث الشركات الأوروبية الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، بأكثر من 1300 شركة للذكاء الاصطناعي. يمثل هذا زيادة بنسبة 600% في عدد الشركات على مدى السنوات العشر الماضية، بإجمالي إيرادات يقارب 1.47 مليار جنيه إسترليني. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يصل حجم سوق الروبوتات والأنظمة الذاتية إلى 3.5 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2030.

المصادر: UK Department of International Trade, Institute Montaigne

الأمن السيبراني

تعد المملكة المتحدة قوة إلكترونية كبرى على مستوى العالم، مع وجود فرص للاستثمار في التقنيات الناشئة والمنتجات والخدمات المبتكرة.

أصبحت المملكة المتحدة راسخة كقوة إلكترونية على مدار السنوات العشر الماضية حيث ابتكرت قدرات أمنية إلكترونية متطورة وحققت نموًا في قطاع الأمن السيبراني. وأصدرت حكومة المملكة المتحدة الإستراتيجية الإلكترونية الوطنية في ديسمبر 2021، التي توضح كيف ستستمر المملكة المتحدة في كونها قوة إلكترونية مهيمنة وديمقراطية في عام 2030. من جانب آخر، ارتفعت إيرادات هذا القطاع إلى 10 مليار جنيه إسترليني للمرة الأولى بزيادة قدرها 14% مقارنة بالعام السابق. وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم لقطاع الأمن السيبراني من خلال العديد من المبادرات، مثل إدارة بوابة لشركات الأمن السيبراني، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير خطط التمويل، ودعم البحث الأكاديمي في مجال الأمن السيبراني.

يشار إلى وجود استثمارات خارجية قياسية في قطاع الأمن السيبراني في عام 2021، حيث تم جمع أكثر من مليار

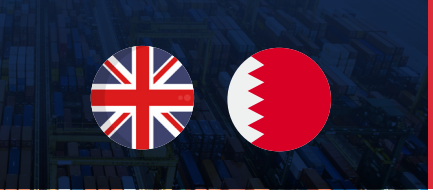

جنيه إسترليني من قبل الشركات في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وتركز المملكة المتحدة على مساعدة الشركات الإلكترونية في العثور على أسواق دولية، حيث صدرت المملكة المتحدة 4.2 مليار جنيه إسترليني من الخدمات الإلكترونية في عام 2020. وتقدم 56% من شركات الأمن السيبراني في المملكة المتحدة الخدمات، بينما تقدم 28% منها المنتجات، ولذلك فإنه من الممكن العثور على فرص الاستثمار في المنتجات أو الخدمات المبتكرة، وفي مجالات النمو مثل إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية وأمن سلسلة الإمدادات والمدن الذكية.

المصادر: UK Government

الخدمات المالية

تمتلك المملكة المتحدة أحد أبرز القطاعات المالية في جميع أنحاء العالم، حيث يتمتع قطاعها المالي بمواطن قوة في التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والتمويل المستدام.

تعد المملكة المتحدة مركزًا ماليًا رائدًا يتمتع ببيئة تنظيمية قوية وتكنولوجيا متطورة. يتم دعم قطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة من خلال بنية تحتية تقنية قوية مع قدرات متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. علاوة على ذلك، تمتلك المنطقة اتفاقيات FinTech Bridge مع مراكز التكنولوجيا المالية القائمة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية والصين وأستراليا، مما يزيد من إمكانية التعاون. وفي عام 2021، ساهم قطاع الخدمات المالية بـ 173.6 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني، أي ما يعادل 8.3% من إجمالي الناتج الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن قطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة هو رابع أكبر قطاع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بحجم الناتج الاقتصادي الوطني.

تتواجد العديد من الفرص في القطاع المالي في المملكة المتحدة، حيث أن المملكة المتحدة رائدة في التمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية. تحتل المملكة المتحدة المرتبة الأولى بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة في التمويل الإسلامي، وبذلك يمكن للمستثمرين الاستفادة من واحدة من أكثر البيئات التنظيمية والضريبية جاذبية في العالم في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المملكة المتحدة ما يعادل 11% من صناعة التكنولوجيا المالية العالمية. كما تعد المملكة المتحدة في طليعة التمويل المستدام ، وقد تطور سوقها في الاستثمارات البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل كبير.

المصادر:

House of Commons Library, UK Department for International Trade

الرعاية الصحية وعلوم الحياة

مجال الرعاية الصحية وعلوم الحياة في المملكة المتحدة مدعوم ببنية تحتية قوية وقدرات البحث والتطوير، وتحتل المنطقة مكانة بارزة في الاستكشاف العلمي على مستوى العالم.

تحتل المملكة المتحدة مكانة بارزة عالميًا في مجال علوم الحياة، ويتم دعم هذا القطاع من خلال التعاون الحكومي والصناعي. هناك العديد من المزايا للاستثمار في هذا القطاع في المملكة المتحدة ، بما في ذلك وجود بيئة تجارية وتنظيمية تنافسية، وقاعدة علوم طبية حيوية على مستوى عالمي، ومواهب فريدة. بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة في مجال الإنفاق الرأسمالي لعلوم الحياة 1.9 مليار جنيه إسترليني في عام 2021، واحتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، احتلت المملكة المتحدة مرتبة متأخرة عن الولايات المتحدة واليابان من حيث الميزانية الحكومية للبحث والتطوير الصحي فقط.

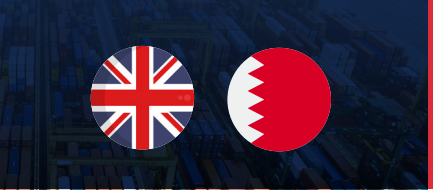

بالإضافة إلى أن أعلى 25 شركة أدوية وأعلى 30 شركة في مجال التكنولوجيا الطبية على مستوى العالم تعمل في المملكة المتحدة.

ثمة فرص للاستثمار في مجالات الأدوية الحيوية والتقنيات الطبية والطب الدقيق في المملكة المتحدة، وتمتلك المملكة المتحدة قاعدة قوية للبحث والتطوير وتصنيع المنتجات الصيدلانية الحيوية، حيث تتواجد الفرص في العديد من المجالات بما في ذلك: علم الجينوم والطب الدقيق ، وعلاجات الخلايا والجينات، والأدوية وتصنيع اللقاحات، واكتشاف الأدوية، والبحوث السريرية، والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، والبيولوجيا التركيبية. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المملكة المتحدة واحدة من أكبر صناعات التقنيات الطبية في العالم مع إمكانات بحثية متقدمة، وهذا يشمل الجامعات ذات المستوى العالمي التي ساهمت في أحدث الابتكارات. كما توجد إمكانية للاستثمار في تطوير تقنيات طبية مبتكرة متكاملة مع تقنيات الصحة الرقمية، وعبر الأجهزة الطبية والجينوميات والتشخيصات المتقدمة.

المصادر: UK Government, UK Department for International Trade

الأغذية والمشروبات

تمتلك المملكة المتحدة قطاعًا مبتكرًا للغاية في مجال الأغذية والمشروبات، وهي في طليعة العديد من التوجهات العالمية مثل الاستدامة والتعبئة الذكية والأغذية الوظيفية ومصادر البروتين النباتية والبديلة.

تعد صناعة الأغذية والمشروبات أكبر قطاع صناعي في المملكة المتحدة بحصة تبلغ 20% من هذا القطاع، إذ يساهم في الاقتصاد أكثر من صناعات السيارات والطيران. وفقًا لاتحاد الأغذية والمشروبات، يبلغ حجم مبيعات صناعة الطعام والشراب أكثر من 112 مليار جنيه إسترليني. حيث تمتلك المملكة المتحدة منتجات عالية الجودة وتكنولوجيا متطورة، وبالتالي توفر فرصًا كبيرة للمصدرين والمستثمرين والمشترين الدوليين. بلغ إجمالي الاستثمار التجاري للصناعة 4 مليارات جنيه إسترليني في عام 2021، بزيادة قدرها 7.9% مقارنة بالعام السابق. بالإضافة إلى ذلك، تباع صادرات الأغذية والمشروبات في المملكة المتحدة إلى أكثر من 220 دولة مصدرة، ومن أكبرها أيرلندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

تمتلك صناعة الأغذية في المملكة المتحدة أساسًا قويًا للبحث والتطوير، وبها العديد من الجامعات البحثية. يقدر اتحاد الأغذية والمشروبات أن التكنولوجيا الرقمية ستضيف 55.8 مليار جنيه إسترليني إلى الصناعة على مدار العقد المقبل. علاوة على ذلك، تعد المملكة المتحدة رائدة في مجال التغليف عالي التقنية والأطعمة الصحية وخيارات الأطعمة المناسبة. كما أن للعديد من الشركات الكبرى في صناعة الأغذية والمشروبات العالمية مقار في المملكة المتحدة، بما في ذلك Princes Ltd and Cadbury.

تشمل الفرص الرئيسية في صناعة الأغذية والمشروبات في المملكة المتحدة الاستدامة والتعبئة الذكية، لا سيما وأن العديد من المستهلكين يحاولون تقليل نفاياتهم البلاستيكية وهم على استعداد لدفع أسعار أعلى مقابل تغليف أكثر صداقة للبيئة. كما أن هناك طلب متزايد على الأغذية الوظيفية، وهي أغذية معدلة بداعي تحسين الصحة، بالإضافة إلى مصادر البروتين النباتية والبديلة، بما في ذلك انتاج اللحوم المصنعة مختبريًا. وفقًا ل فروست آند سوليفان، من المتوقع أن تصل إيرادات السوق لمكونات البروتين النباتي إلى 16.8 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2026.

المصادر:
The Food and Drink Federation, UK Department for International Trade

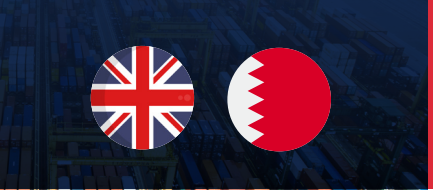

الوقود الانتقالي

تمتلك المملكة المتحدة صناعة نفط وغاز متطورة، مع وجود إمكانية للاستثمار في الطاقة النظيفة والتقنيات المبتكرة.

تركز المملكة المتحدة على أساليب الاستخراج والإنتاج التي تمثل تحديًا تقنيًا، وهي مركز رئيسي لإجراء البحوث وتطوير تقنيات جديدة. علاوةً على صناعة النفط والغاز في المملكة المتحدة، حيث تعتبر المملكة موطن لأكثر من 800 شركة نفط وغاز. استثمرت العديد من الشركات الكبرى في الصناعة العالمية في المملكة المتحدة، بما في ذلك Engie, ExxonMobil, وأرامكو السعودية. وتلقت صناعة النفط والغاز استثمارات بلغت 3.7 مليار جنيه إسترليني في عام 2020، ومن المتوقع أن تحصل على 21 مليار جنيه إسترليني أخرى بين عامي 2021 و2026.

وتؤكد حكومة المملكة المتحدة على فرص الطاقة النظيفة في صناعة النفط والغاز، وتعتبر صفقة الانتقال إلى البحر الشمالي مثالاً على ذلك، حيث إنها شراكة تهدف إلى الاستفادة من خبرة صناعة النفط والغاز البحري في المملكة المتحدة لتلبية طموحات البلاد المناخية المتمثلة في صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050.

كما توجد إمكانية للاستثمار في مختلف الفرص داخل هذا القطاع، بما في ذلك استخراج النفط والغاز والابتكارات في طرق الإنتاج الأنظف، ويمكن للشركات داخل القطاع الاستفادة من زيادة الطلب والنمو المتوقع. بالإضافة إلى ذلك، هناك فرص في البناء، حيث يمكن للصناعة الاستفادة من خبرة التصميم والحلول الخاصة بقطاع معين. بالإضافة إلى الفرص المتوفرة في تقديم الغازات الخضراء، مثل الغاز الحيوي والميثان الحيوي والهيدروجين المتجدد.

المصادر:
Offshore Energies UK, UK Department of International Trade

الخاتمة

تعد المملكة المتحدة أحد أهم شركاء البحرين التجاريين، وتمتد العلاقة الخاصة بين المملكتين إلى أكثر من 200 عام. وتتشارك البحرين والمملكة المتحدة في تاريخ مميز، بالإضافة إلى مجموعة من المصالح المشتركة. علاوة على ذلك بلغ حجم التجارة بين الجانبين ما يعادل 538 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 34% مقارنة بعام 2017. وقد تم تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البحرين والمملكة المتحدة من خلال العديد من مذكرات التفاهم والزيارات رفيعة المستوى، ولازالت هناك احتمالات لمزيد من الاستثمار والتعاون في أكثر القطاعات الواعدة.

المصادر

- Information and e-Government Authority
- International Trade Administration
- Ministry of Finance and National Economy
- Ministry of Foreign Affairs
- Bahrain EDB
- World Bank
- Heritage
- S&P Ratings
- IMF
- UNDP
- International Trade Center
- Trading Economics
- OEC
- Deloitte
- UK Government
- Oxford Business Group
- UK Department of International Trade
- House of Commons Library
- The Food and Drink Federation
- Offshore Energies UK
- Institut Montaigne
- Investopedia
- The Manufacturers' Organization
- The ONS
- Statista

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .